قتلى العراق وقانون «الحد الاقصى للمقاومات»: الاحتلال واحتمالات فناء شعب!

عبد الامير الركابي*

■ انتهى آخر تقرير، نشر عن اعداد العراقيين القتلى منذ الغزو الامريكي، بالقول: بان الصراع الجاري في العراق، هو «افتك صراع دولي في القرن الحادي والعشرين» وهذه ليست ميزة، فالقرن ما زال في بداياته، وسجل الاحداث المنافسة، لا يحتوي حتى الآن، على مناسبات كثيرة تتيح المقارنة، ولهذا ينبغي صرف النظر الى موضوعات اخرى، كشفها التقرير المرعب. اولها واهمها، الدلالات التي انطوى عليها نشر التقرير.

كلنا لاحظنا، ان الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الترويج للتقرير، وتصدى الرئيس بوش نفسه، مشككا في الارقام «المبالغ» فيها، 655 الف عراقي قتلوا منذ 2003. غير ان ردة فعله، لم تغير في الامر شيئا، واية قراءة مدققة لنص التقرير الاصلي، لا تتيح مجالا للكثير من الشك في الطرق التي تم استخدامها من قبل فريق العمل، ومن ثم في الارقام التي اذاعها، ورغم ان نشر تلك الارقام، كان لا بد ان يتسبب للادارة الامريكية بالحرج، غير ان العراقيين والعرب، وكل من يؤيدون المقاومة المسلحة في المنطقة والعالم، ينبغي ان ينزعجوا بقوة هم ايضا، من مثل هذه الحصيلة، بما انها تقول بان ما يجري في العراق الان، هو سريان لما يمكن تسميته بـ«قانون الحد الاقصى للمقاومة».

وهذه ظاهرة «جديدة»، على الذين يمارسون اليوم العمل المقاوم، او يمحضوه تأييدهم، ان يأخذوها بالاعتبار، وبالذات ان لا تفوتهم اضافة هذه المناسبة، الى غيرها من الاسباب التي تشجع على ابعادهم عن معسكر المواظبين، على عبادة النظريات القديمة والبالية عن «المقاومة». فلا شيء يبرر على الأقل الاستماع بعد اليوم، لتلك لارقام التي يلاحقها نفر من «الاحصائيين»، المولعين بجمع الارقام عن اعداد القتلى في الجانب الامريكي، قبل ان يستنتجوا بان الولايات المتحدة تعاني مأزقا، وانها لن تستطيع تحمل الخسائر التي تتكبدها في العراق، فبعد هذا التقرير، وارقامه الرهيبة، اصبحنا ملزمين بان نفتح اعيننا على المأزق المقابل، وتحديدا على مدى قدرة الشعب العراقي، على شروط تحمل مترتبات مقاومة الاحتلال الامريكي.

ونحن نعرف بان الرقم المقابل المنشور، عن عدد القتلى في صفوف القوات الامريكية خلال السنوات الثلاث الماضية، هو قرابة 2700 جندي، يقابلهم 655 الف قتيل حسب التقرير الاخير عن عدد القتلى العراقيين. وتصاعد اعداد القتلى الامريكيين في الشهر الاخير، يناظره من الجهة المقابلة، تصاعد مطرد في عدد القتلى من العراقيين، وهو ما يؤكده التقرير، بالنسبة لوتيرة الموت خلال السنوات الثلاث المنصرمة كلها. هذا يعني ببساطة، ان كل 5000 قتيل امريكي سيقابلهم مقتل مليون عراقي، ليصبح العراق كما بشرنا احد كتاب الاعمدة، في احدى الصحف العربية، بلد المليون شهيد، مثله مثل الجزائر.

واذا تجاوزنا مسألة الزمن الذي يمكن ان يستغرقه «الصراع»، واكتفينا بمجال التجريد الذي تفرضة الارقام، فلا بد من ان نتعرض للاختلافات الكلية، بين حالات المقاومات الراهنة، وتلك التي كانت تخاض في القرن العشرين. ومع ان بعض الكتاب والمراقبين، تحدثوا مرارا عن «شبه ما» بين الحالتين، الفيتنامية والعراقية، غير ان الرقم الاخير عن اعداد القتلى العراقيين يقول: ان المشابهة بهذا الخصوص باطلة كليا. فلقد خسرت القوات الامريكية في فيتنام 85000 قتيل، وهذا الرقم يعني في حالة العراق مقتل 17 مليون عراقي، اي فناء المجتمع العراقي فناء كاملا، بالمقابل فقد الشعب الفيتنامي وقتها اكثر من 3 ملايين شخص، وحدث ذلك كله على مدى زمني اقصر بكثير، حوالي 11 عاما، اي بما يساوي مقتل 20 الف جندي امريكي تقريبا، كل ثلاث سنوات، وهو ما يعادل اكثر من 7 اضعاف، مقارنة باعداد القتلي الامريكيين في العراق، خلال الفترة الزمنية نفسها.

مقابل ذلك، كان الفيتناميون يقدمون اعدادا اكبر من القتلى، اذ يرتفع عدد قتلاهم الى الثلث على اعداد قتلى العراقيين خلال الصراع الحالي. وهو ما يبين الفارق المهول، بين كفاءة وفعالية المقاومة الفيتنامية قياسا الى العراقية، ويجعل من المستحيل على هذه الاخيرة تحقيق اهدافها، فمع اخذ الوتيرة الحالية لعدد القتلى في صفوف الامريكيين 2500 قتيل كل ثلاث سنوات، فان المقاومة العراقية ستحتاج الى 12 سنة لكي تصل الى تحقيق رقم 10000 الاف قتيل في صفوف المحتلين، والى 104 سنوات قبل ان توقع 85000 اصابة في الجانب الامريكي، علما بان ذلك لن يحدث، لان المجتمع العراقي سيكون وقتها قد اختفى، بينما الامريكيون، لن يشعروا بوطأة مثل هذا العدد من قتلاهم، اذا هم سقطوا خلال ما يزيد على قرن كامل من الزمن، اما المجتمع العراقي، فسيكون قد فقد طاقته الحيوية، قبل ذلك التاريخ بوقت طويل.

والحد الاقصى من الخسائر، الذي يمكن نظريا للمقاومة العراقية ان تكبده للمحتلين الامريكيين، قبل ان تتراجع قدراتها الحيوية هو 10 الاف قتيل، وهذا الرقم الذي ينبغي الانتظار 12 سنة قبل الوصول اليه سيقابله كما نعلم، وقوع اكثر من مليوني عراقي قتلى، وبما ان التقرير مدار البحث، يلاحظ ان القتلى من العراقيين هم في الغالبية العظمى، من الشباب، فان الحصيلة ستكون انخفاضا حتميا، في «الطاقة الحيوية»، ومن ثم القتالية للمجتمع العراقي. خاصة اذا ما استمرت المقاومة محصورة في المناطق التي تتركز فيها حاليا، واستمرت مناطق الاكراد، والقسم الاعظم من المحافظات التسع الجنوبية، خارج الصراع المسلح، وهو ما سينقص حتما، درجة فعالية المقاومة، التي تعاني اصلا من تدن شديد (قياسا الى نظيرتها الفيتنامية كما رأينا اعلاه).

واضح ان قراءة كهذه، اذا قدمت الى الشعب، والرأي العام الامريكيين اليوم، ستظهر كيف ان ما يجري في العراق حاليا، هو مأزق للعراقيين، اكثر من كونه مأزقا للولايات المتحدة الامريكية. وان حدود التضحيات الامريكية المطلوبة هناك، ليست بالضخامة التي يستحيل تحملها، وان تهويلات مثال فيتنام، في غير محلها اطلاقا، وبمقارنة حيوية وخطورة «المصالح « الامريكية في الحالتين، والمكانين، يصبح بعضا مما يقولة جورج بوش، عن «ثمن الانتصار» ليس مجرد خرافة، فالعراق، كموضع يرقى لمستوى القاعدة الاساسية في المشروع الامبراطوري الكوني للولايات المتحدة الامريكية اليوم، يبدو اقل ثمنا ان لم يكن شبه مجاني، قياسا الى فيتنام، التي لم تكن سوى ميدان معركة استراتيجية غير حاسمة، في مسار الصراع بين القوتين العظميين في حينه، والتقرير الذي نقرأه عن اعداد قتلى العراقيين منذ الغزو الامريكي، واثار امتعاضا في الاوساط الحاكمة الامريكية، ينطوي ويا للمصادفة على دليل قاطع على عدم فداحة المغامرة الامريكية الراهنة.

الثمن رهيب طبعا، هذا ما اراد من وضعوا التقرير ان يوضحوه دون ان يكونوا على علم بنتيجة عملهم واثره الجانبي، المرافق في الكثير من الحالات، لجهود ونتائج العلم المتعلق بالمجتمع، وعموما فان تلك النتائج لم ينوه بها احد من الامريكيين لا في الاعلام، ولا بين اوساط العسكريين والسياسيين، والزاوية التي نوجه الانظار اليها من التقرير، تطرح هنا للمرة الاولى، وهذه قد لا تكون ميزة، وسط مناخات مشحونة بالتكلس والحماسات المرضية. واحتمالات الغضب، او حتى «التشكيك» سوف تخطر على بال اناس، ليس لهم من شغل يشغلهم، اكثر من تزيين طرق الموت تحت وهم الانتصارات، وبعد ايام سينعقد في «بيروت» المؤتمر الدولي حول المقاومة 16ـ 2006/11/19، ولا شيء في الافق يدفعنا الى الاطمئنان، الى ان المؤتمر، لن يكون مناسبة للخطابات الفارغة عن «المقاومات»، ومنها بالطبع «المقاومة العراقية الباسلة»، التي لن تعدم وجود ممتهنين دائمين للصراخ، سيجعلونها تنتصر فوق اشلائها واشلاء شعبها. فما ان يحدث ذلك تكرارا، حتى تكون المقاومات الراهنة، قد ابتعدت هي وهمومها التي تلقيها عليها اللحظة التاريخية المعاشة، ليحل صوت وشبح اموات، قادمين من الازمان الغابرة، ومعهم منظرون وقادة وتجارب، لم تعد اليوم حية ترزق.

هذا التقرير ثمين للغاية، لانه يقول لنا: ان الابادة، وليس الانتصار هو الذي ينتظر العراقيين، والسنة منهم على وجه التحديد، وان اولئك الذين يروجون اليوم للانتصار، ويوحون بانهم اصدقاء او حلفاء العراقيين، او السنة بالذات، هم الداء لهؤلاء، ومتواطئون مع الامريكيين، بقدر ما يمكن ان نكون نحن متواطئون مع الادارة الامريكية، لاننا قد بادرنا للكشف هنا، عن ظاهرة ما نسميه «الحد الاقصى للمقاومة»، وعما تقتضيه بصورة ملزمة، من اعادة نظر جوهرية، في موضوع وظروف وشروط العمل المقاوم، او آليات التدمير، واحتمالات الابادة في العراق، وربما في اية تجربة مقاومة اخرى.

يدلنا التقرير قطعا على:

1 ـ استحالة المقاومة العراقية بشروطها ووتيرتها الراهنة، من حيث احتمالات الاستمرارية والوصول الى الاهداف، وان لا امل، الا بتوفر شروط «المقاومة الشاملة»، اي مشاركة المكونات العراقية كافة في حمل السلاح، وليس فئة او طائفة بعينها، ففي مثل تلك الحالة فقط، سيكون من الممكن رفع وتيرة الخسائر، في الجانب الامريكي، الى سبعة اضعاف او اكثر، كما كان عليه الوضع في فيتنام، وعندها يتقلص المدى الزمني للصراع، ويثقل العبء جديا على الادارة الامريكية، ان مقتل ما يزيد على 20 جنديا امريكيا يوميا هو الحد الادنى، الموجع للقوات وللادارة الامريكية، والمقلص الى ادنى حد لاعداد القتلى العراقيين بالحساب المطلق، علما بان الامريكيين الذين تكبدوا 85 الف قتيل، في فيتنام، لم يقرروا وقتها الانسحاب، لولا انهم فقدوا من الوجهة العسكرية البحتة، القدرة على البقاء، اي انهم «هزموا» ولم ينسحبوا، وكانت وتيرة خسائر القوات البريطانية، خلال ثورة 1920 في العراق، مقاربة للنسبة التي كانت القوات الامريكية تتكبدها في فيتنام، فخلال خمسة اشهر من الثورة، وبوسائل قتال بدائية، واحيانا بالعصي والايدي، خسر البريطانيون 2600 قتيل، مما اضطرهم لتعديل سياستهم جذريا، وطبقوا وقتها، صيغة مبكرة من صيغ ما عرف لاحقا بـ«الاستعمار الجديد»، اطلق عليه في حينه اسم «الحكم من وراء ستار». لكن هؤلاء هم ايضا لم ينسحبوا آنذاك.

2 ـ ان اشكال «المقاومة» الراهنة، حيث وجدت في عصر العولمة، والمشروع الامبراطوري الامريكي، ما تزال محكومة الى التجريب، وممارستها يختلط فيها الماضي بقليل من روح الحاضر، ورغم ان نزعة «اتقان السلاح» وتمجيده، متقدمة وطاغية في اجمالي التجارب المقاومة الحالية، الا ان الفكر والنظرية، هي التي ستكون المقررة والحاسمة على هذا الصعيد، وهو ما ستوضحه تراكمات التجربة والنتائج والاكتشافات. لننتبه الى ان موضوع «الحد الاقصى للمقاومة»، يمكن ان يكون مطبقا الان في فلسطين، كما يمكن ان نرى الى اي حد، يمكن للاستعانة بالصراعات الداخلية وتاجيجها في البلدان التي تشهد مقاومات، يمكن ان يسهم في ايصال جهدها، عبر مثل تلك الصراعات الداخلية الى «الحد الاقصى»، اي جعل كلفة الوصول الى هدف التحرير، تعادل فناء المجتمع، ثم هل ان مثل هذه الستراتيجية، واردة في ذهن المخططين الامريكيين، وممارسة عن وعي، او هي من نتاج تطورات تاريخية نشأت داخل البلدان المعرضة للهيمنة، او حتى كنتاج لدور ثورة التكنولوجيا المستخدمة من المحتلين، واخيرا هل ان «الحرب اللامتوازية»، تقابلها سياسة الاغراق في الصراعات الداخلية المنهكة، لا بل القاتلة للمجتمعات المقاومة.

3 ـ بقدر ما سنكون مؤهلين للتثبت من كل تلك التوجسات، سيكون من المناسب ان نوجه انظارنا، نحو احتمال ان تكون الولايات المتحدة، قد توصلت الى استعادة سيرتها الاستعمارية الاولى، وغدت بصدد تطبيقها على العالم، ونقصد سيرة الفاتحين، والمستوطنين الاول، وطريقة تعاملهم مع سكان امريكا الاصليين، والخشية وفقا للارقام العراقية الاخيرة، مبررة، لمن قد يعتقد باننا اليوم على اعتاب تطبيقات صيغة استعمارية تماثل طبيعة القارة الجديدة، وتستهدف بقية قارات العالم، وذلك بناء على مضمون تحركه آليات ابادة للسكان الاصليين في البلدان المستهدفة بالغزو، او شكل من اشكالها، ان التجربة العراقية لا تساعد بوش، ويمكن ان توفر له مخارج من ازمته الحالية وحسب، بل هي تساهم خاصة بعد نشر الاخبار الحاليه وتحليل مغزاها، في تحويل العقيدة التي يتبناها «المحافظون الجدد»، الى عقيدة امريكية ثابتة، يلتزم بها الديمقراطيون والجمهوريون معا، اي كل من تتسنى له فرصة قيادة الدولة الاعظم، ولهذا علينا ان لا نسقط من حسابنا، احتمال ان يكون «بوش» قد اطلق كلاما نبوئيا، حول ما سيقوله عنه المستقبل، باعتباره مكتشف اسس العقيدة الامبراطورية، التي ستعتمدها الولايات المتحدة الامريكية كمبدأ في الهيمنة خلال القرن الحالي.

ـ من الغريب طبعا ان تكون «المقاومات» العربية كلها محاطة، او مقترنة بحالات من «الاستقطاب» او الاحتراب الاهلي، من دون ان نلاحظ تقدم مشاريع لها قوة النفوذ السياسي والفكري المقنع، او الموحي بقدرة اي من تلك المقاومات، على الارتقاء بممارسته ومنظوره، الى ما فوق المحدودية الفئوية، ولم نتعرف حتى اليوم على مشروع، يمكن ان يكون اساسا يخترق بمقتضاه القانون الفئوي السائد، ناهيك عن خرقه، باعتماد مشروع يعيد بناء الكتلة الوطنية الفاعلة و«الامة» يتجلى على مستوى ردود الافعال، والرؤية، ومن ثم المقترحات والستراتيجيات الوطنية، والعامة وما دام الامر كذلك، فان الحديث عن «مقاومة راشدة ومكتملة»، يصبح غير دقيق، وفي غير محله، ربما من الافضل التحدث اليوم، عن ارهاصات مقاومة في حالة تشكل، مع ان اشارات اولية على هذا الصعيد وجدت ايضا، وهي تصارع وسط شروط معاكسة كليا، فاطلاق شعار «المؤتمر الوطني التأسيسي العام» في حالة العراق، مثلا، هو واحد من المرتكزات التي سيكون على المقاومات العربية، ان تلتقي معه، اذا ارادت ان تخرج من اسر قانون «الحد الاقصى في المقاومة»، وان تجنب شعوبها ونفسها الابادة، التي هي اليوم منطق الهيمنة المقابل.

حتى في مجال النظرية، يحضر بقوة الان شبح الماضي، ومن يعالجون قضايا اللحظة، في عالمنا الثوري، يصرون على استحضار مناخات زمن ثلاثينات واربعينات القرن المنقضي، ومنهجياته، وثوابت العالم الذي عاشته، الافكار والايديولوجيات في حينه، استكمالا لنتاجات عصر الايديولوجيا المؤسس اصلا في القرن التاسع عشر... عالمنا الحالي مختلف الى اقصى حد، انه من دون يقينيات سياسية او فكرية، وديناميات تغيرها غزارة المعطيات، وتقلبها، وخاصية تحول المعلومات الى ثروة، ومصدر رؤيته حاسم فيه، يؤكدها اليوم «تقرير» فتح بابا يطل على حقل خفي هائل، لم تكن تفصلنا عنه، سوى غلالة، كانت قبل الان اشبه بستار حديدي لا يخترق.

* كاتب من العراق يقيم في باريس

مناقشة هادئة مع وزير الداخلية السعودي حول قضية داخلية مهمة

سمير عبيد*

■ جميل عندما يلجأ المواطن الى الصحافة، والى صناع الرأي ليشكو حالته التي هي جزء من حالة عامة لا يرغبها في بلده، وان القضية متعلقة ببعد عاطفي يقودها حب هذا المواطن لوطنه، والبعد الثاني الذي يقودها هو الطموح نحو مشاركة المواطن في وضع القوانين والقرارات، لأنها تمسه وتمس عائلته الصغيرة والكبيرة، وكيف واذا كان هذا المواطن من المملكة السعودية، فيثير هنا الأمر قريحة التحليل وبوتيرة الفرح، ويبشر ببلورة خط جديد داخل المملكة، لا يحبذ الحلول من خلال البارود، وفي نفس الوقت لا يريد الاستكانة تجاه قرارات تؤخذ بطريقة خاصة من الأعلى (الحاكم) نحو الأدنى (الشعب أو الشارع)، فالمواطن من هذا النوع بذرة صالحة، لذا فهو يعتقد ونحن نشاركه في هذا الاعتقاد بأن القرارات والقوانين المتخشبة تخلق مئات المشاكل، وتعقد المشكلة الرئيسية التي أوجدت من أجلها القوانين واتخذت لاجلها القرارات، لذا لا بد أن تكون القوانين والقرارات لينة وفيها مساحة من المرونة والشفافية، ومن ثم يترك للمسؤول الصغير أو الموظف أو الضابط أو المسؤول عن تنفيذ القرارات والقوانين حيز ليناور به لكي يساعد المواطن على تجاوز الخطأ، وتدريب المواطن على عدم الوقوع بالمشاكل التي جاءت من أجلها تلك القرارات والقوانين، لأنه عندما يكون القانون أو القرار متخشبا فهذا يعني وقوفه الى جانب السوط، وأحيانا تكون ضرباته أكبر وأكثر تأثيرا من السوط نفسه، فمن هذا المنطلق نتمنى من المسؤولين في المملكة السعودية بشكل خاص، ومن المسؤولين في الدول والأنظمة العربية أن تلجأ الى طريقة اللجان التي تتألف من ذوي الاختصاصات المختلفة، كي تصاغ القرارات والقوانين لأن المشكلة لها أبعاد سياسية واقتصادية ونفسية واجتماعية وأمنية وقانونية وحتى تنافسية بين الأفراد والجماعات، لهذا يُحتم جلوس خبراء من تلك الاختصاصات كي تؤخذ القرارات، وهنا نتكلم بشكل عام ومطلق.

أما الغاية من مقال اليوم فهي القرار الذي اتخذته السلطات السعودية، وتحديدا وزارة الداخلية التي على رأسها الأمير نايف بن عبد العزيز وهو (قرار المَحرَم الأكبر) حيث لجأت لنا شابة سعودية متعلمة ومثقفة ومن أسرة معروفة بنسبها وسمعتها، اذ منعت قبل اسبوع من الآن هي وشقيقها الذي كان معها في سيارتهما عندما كانا يريدان الذهاب الى مملكة البحرين من خلال الجسر الحيوي الذي يربط المملكتين ببعضهما البعض، والذي اختصر المسافة الى أقل من نصف ساعة أو أقل أو أكثر بقليل، وان سبب المنع من قبل السلطات السعودية هو الحصول على موافقة (ولي الأمر) علما ان الذي كان معها في السيارة هو شقيقها، وان عائدية السيارة تعود له وتثبت أنه شقيقها، اضافة لجواز السفر والهويات التي كانت بحوزته والتي كلها تثبت بأنها شقيقته، علما ان والد هذه الشابة متوف وولي أمرهم شقيقهم الأكبر الذي يسكن بمدينة أخرى، وان نسبة التزاور بينهم قليلة لأنه مريض ولا يقوى على الخروج والمراجعات في دوائر السفر والجوازات كي يستصدر لهم وثيقة تثبت موافقته كولي الأمر الأكبر، فالرجل مريض ومستمر على العلاج بشكل شبه يومي.

من هنا نسأل هل الغاية استفزاز المواطن أم الغاية المحافظة عليه؟

ان كانت الغاية استفزاز المواطن، فهذا يعني ان الدولة تستعدي مواطنيها من خلال هذا الاستفزاز، وتزيد في الفجوات بينها وبين مواطنيها، أما اذا كانت الغاية المحافظة عليه، فلا بد أن تكون هناك مرونة ومطاطية بالقوانين، وتكون هناك دورات ارشادية وتأهيلية الى هؤلاء الذين يقومون بتفتيش المواطنين كي تكون لديهم مساحة كافية ومرنة من التعامل لكي يتخذوا من خلالها القرار المناسب، لأنه لا يجوز أن يجلس الوزير أو وكلاؤه على الحدود وعند نقاط التفتيش، ثم لم نفهم الغاية من جعل الأخ ليس وليا للأمر أو محرما.

أما الحالة الأخرى التي أثيرت والتي نتناولها اليوم في هذا المقال، والذي غايته المساعدة وليس التشهير أو نشر الغسيل، وهذه مهمة الصحافة الحرة وكذلك مهمة الأقلام التي غايتها المشاركة بالعلاجات الناجعة وليس العكس، فلقد جاءت سيدة وشقيقها من مدينة أخرى نحو العاصمة الرياض، فقصدوا فندق (الملكة) في العاصمة الرياض لغرض المبيت به لحين اكمال أعمالهما والعودة الى مدينتهما وكان معها شقيقها، وكانت بحوزتهما جميع الوثائق المطلوبة من عائدية السيارة وجوازات السفر وهوية (بطاقة العائلة) والتي كلها تثبت بأنهما شقيقان، فمنعا من السكن في الفندق علما أنهما سعوديان حيث طلب منهما جلب تصريح يسمح لهما بالسكن في الفندق، وعندما استفسرنا من بعض الاخوة المقيمين وبعض المسؤولين لغرض التأكد من هذه الحالة ومن الاجراء، تبين ان الأمر صحيح، والسبب حيث أن هناك بعض الاختراقات قد حصلت من خلال مجيء فتاة مع شخص يدعي أنها شقيقته (وهي تغطي وجهها / مبرقعة) ويقدم اثباتا بأنها شقيقته، ولكن في آخر الأمر تبين أنها عشيقته أو خطيفته فربما لهذه الأسباب اتخذت هكذا تعليمات وقوانين.

ولقد اعترفت السيدة وشقيقها بأن هكذا حالات حصلت، وأكدت هي وشقيقها على حصول عمليات اطلاق نار بين جبهة الشاب وجبهة الشابة المخطوفة طوعا تحت ذريعة الحب أو الاعجاب أو غير ذلك، ولكنها ليست حالة عامة وليست هي حالات اسبوعية أو شهرية، بل قد تحدث بشكل فصلي أو سنوي، فهل يجوز أن تؤخذ الناس بجريرة هؤلاء الذين يغشون بادعاءاتهم ومستمسكاتهم؟ هكذا يطرحان السؤال من خلالنا على المسؤولين في المملكة، ونحن نسأل: هل يُعقل أن يقوم شخص بتزوير ملكية السيارة وجواز السفر والهوية وبطاقة العائلة لغرض المبيت في فندق مع عشيقته أو خليلته أو خطيفته؟ فان كان هذا موجودا فلنقرأ على دوائر الدولة في السعودية السلام...!

ويبقى الموقف الانساني... فأين هو؟ وأين يذهب هؤلاء عندما ترفض الفنادق قبول مبيتهم خصوصا وهم من المواطنين السعوديين ومن الدرجة الأولى وأنهم يتحركون داخل بلدهم وليس في شيكاغو، فهل سينامون في الشارع أم في سياراتهم؟ وان فعلوها سوف يقعون بتهم جديدة من خلال دوريات الشرطة والأمن!!

ولماذا تُتخذ هكذا قوانين في العاصمة الرياض تحديدا؟ هل أن القضية متعلقة بالأمن، فالأمن لا يُستتب الا بالشفافية وحسن التعامل، وبالعلاقة الطيبة بين المواطن والسلطات، ولو عدنا لقضية الرجل وشقيقته، فبالفعل أن هذا الرجل وشقيقته بقيا يتنقلان من ادارة فندق لآخر، حتى قبلهم أحد الفنادق ويبدو بعطف انساني من ادارته، ولها كل الحق بهذا، ويجب أن تُكرم ولا تُعاقب لأن الجانب الانساني مهم، ويرتبط مع استتباب الأمن وكسب المواطن ارتباطا طرديا، فكلما كانت العلاقة طيبة من خلال التعامل ساد الأمن والسلام والهدوء، وتحول المواطن الى رديف لرجل الأمن.. لهذا يسأل الشاب وشقيقته من خلالنا ومن خلال الصحافة الحرة السؤال التالي: (لماذا يحكم على الناس الايجابيين بجريرة الناس السلبيين؟)........!

أما النقطة التي يجب عدم القفز عليها وليس محاباة للمسؤولين، ولا حتى لادارات الفنادق، ولكن كي نأخذ الأمر من جميع جوانبه، حيث لو تجرأت احدى ادارات الفنادق وطلبت كشف نقاب السيدة التي ترافق الشخص ما قبل الاذن بالمبيت، فحتما ستكون هناك ردة فعل هستيرية وعصبية من قبل الشخص الذي يرافقها سواء كان الأب أو الأخ أو المزوِّر، وهنا تحدث مشكلة خصوصا اذا كان الأشخاص في ادارة الفنادق من الوافدين (من جنسيات غير سعودية) لذا فمن واجب الدولة حل هكذا اشكال، اما من خلال توظيف نساء في الفنادق مهمتهن التدقيق في هذا الأمر من خلال مشاهدة صورة السيدة التي ترافق الشخص من خلال رؤية معالم وجهها والتثبت من صورتها والبيانات التي بحوزتها مع بيانات الرجل المرافق لها، وعند التشكيك تلجأ تلك النساء لعنصر الاختبار من خلال بعض الأسئلة وبهدوء ومن غير ضوضاء ولا قمع ولا انتهاك، أو من خلال اصدار قوانين تأمر بكشف الوجه بالنسبة للسيدات تسبقها دورات تثقيفية للمواطنين من خلال الاعلام حول هذا الأمر، أو يتم اللجوء الى طريقة بسيطة وطيبة، وذلك من خلال الاتصال هاتفيا بعائلة المرأة وعائلة الرجل المرافق لها للتأكد من صحة المعلومات وبأسلوب لا يثير الشبهات والمشاكل، كوننا نتحدث عن مجتمع له عاداته وتقاليده الخاصة.... وان القضية برمتها ليست تدخلا في عمل السلطات السعودية بل الغاية منها هي بيان وجهات نظر الشرائح الأخرى وخصوصا المتضررة والمتحسسة من هذه الاجراءات.

فالقضية ليست بسيطة أو ساذجة مثلما يتوقعها البعض، فالقضية مهمة لأنها تتعلق باحساس ومشاعر الناس والمواطنين خصوصا عندما تكون في بلدك، وان كان هناك حيف وقع وسيقع على بعض الناس من خلال هذا التعامل وهذه القوانين المتخشبة فستكون هناك ردات فعل عكسية وعدائية تجاه الدولة والنظام، خصوصا وان الغريزة أم الثورات، وان الحيف يقود للانتقام.

* كاتب من العراق يقيم في أوروبا
Samiroff@hotmail.com

صبرا.. صبرا ايها المستعجلون فالمقاومة لا الاعتراف هي الطريق الاقصر الى فلسطين

معن بشور*

■ تكاد تكون مسألة اعتراف الحكومة الفلسطينية المنتخبة بالكيان الصهيوني او بالاتفاقات المعقودة معه هي المسألة المحورية في كل ما نشهده اليوم في فلسطين وحولها من حصار عربي ودولي خانق، ومن صراع سياسي محتدم بالاضافة الى محاولات متكررة لاشعال فتيل الفتنة والاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني الذي كان الى وقت قصير من المحرمات في التاريخ الوطني للشعب الفلسطيني.

ولن نناقش اليوم مسألة الاعتراف الفلسطيني بالكيان الصهيوني، او بالاتفاقات المعقودة معه، من موقع عقائدي او اخلاقي او مبدئي، (رغم ان العقائد والمبادئ والاخلاق هي ثمرات تجارب طويلة مرت بها الشعوب والامم، بل مرت بها الانسانية بأسرها)، بل سنناقش هذا الاعتراف من موقع «واقعي وواقعي جداً»، كما يحب «الوزاقعيون الجدد» المحيطون بالرئاسة الفلسطينية ان يفعلوا.. اي من موقع الخبرة التاريخية للشعب الفلسطيني نفسه وتجارب قياداته الوطنية بالذات.

بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) عام 1973، قيل للقيادة الفلسطينية بوضوح اذا اردت ان تستثمري هذه الحرب لصالح القضية الفلسطينية، فما عليك الا تقديم برنامج «مرحلي واقعي» يمكن تسويقه لدى المجتمع الدولي.

وهكذا كان بالفعل، فقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران (يونيو) 1974 ما سمي آنذاك ببرنامج «النقاط العشر» او «بالبرنامج المرحلي الفلسطيني» الذي دعا الى قيام سلطة وطنية فلسطينية على اراضي 1967، بما يعني ضمنا التنازل «مرحليا» عن بقية الارض الفلسطينية وقبول فكرة «الدولتين» بعد ان كانت، ولعقود، موضع اعتراض فلسطيني وعربي شديد، خصوصا ان رصاصات «فتح» الاولى انطلقت في 1965/1/1 ولم تكن الضفة الغربية وغزة محتلتين.

قيل يومها ان موازين القوى لا تسمح بأكثر من ذلك، وانهالت الاعترافات بعد ذلك البرنامج على منظمة التحرير الفلسطينية، وصدر عن القمة العربية ما يفيد التأكيد بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. لكن في الميدان انطلقت ضد المنظمة حرب شرسة في لبنان، بعد اقل من عام على اقرار برنامج «قيام السلطة الوطنية».. وهي حرب داخلية واكبتها اكثر من حرب اسرائيلية عليها لاخراجها من لبنان (1978، 1981) لتصل الى الذروة في الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران (يونيو) 1982.

بعد الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان (بيروت ثم طرابلس) وبعد مبادرة الملك فهد الشهيرة في خريف 1982 (اي بعد الخروج من بيروت)، والتي سبقتها بايام مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان ظن كثيرون يومها ان فرصة «الحل» قد لاحت اخيرا، وما على الفلسطينيين سوى ابداء المزيد من المرونة والواقعية.

وبدلا من ان تتقدم مسيرة «الحل الواقعي» للمسألة الفلسطينية، تم اغراق الفلسطينيين بالدم من جديد، وذلك في اقتتال عرفه البقاع والشمال في لبنان (صيف وخريف 1983)، ليمتد الى مخيمات بيروت والجنوب (1985)، فبدا اثر ذلك الاقتتال المتصاعد ان الحل المرتقب بات مستحيلا..

ولكن المياه عادت لتتجمع في نهر الكفاح الفلسطيني العظيم من جديد، بفضل البطولة النادرة لشعب فلسطين الذي طالما بدا كطائر الفنيق ينبعث دائما من قلب الرماد، وبفضل الطبيعة الاستثنائية للقيادة الفلسطينية التاريخية التي كانت تعرف كيف تصل الى بوابة «النار» لكنها لا تلجها، فكانت الانتفاضة الفلسطينية الاولى (انتفاضة الحجارة)، التي ازعم ان فكرتها دارت في رأس الشهيد خليل الوزير (ابو جهاد) حين كان في طرابلس في الربع الاخير من عام 1983، وقد الهمته «انتفاضة» الزيت المغلي، في جنوب لبنان وسألني ابو جهاد (رحمه الله) حينها ان اجمعه بلبنانيين جنوبيين يحدثونه عن الجانب «المدني» من المقاومة الوطنية اللبنانية.

بعد تلك الانتفاضة الاولى التي دامت سنوات، وبعد تطورات اقليمية ودولية (كحرب الخليج الاولى)، ادت الى انعقاد مؤتمر مدريد في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1991 (ذكرى وعد بلفور.. يا للمصادفة) وبمشاركة فلسطينية من الداخل، (وفي اطار الوفد الاردني آنذاك)، جاء من يهمس في اذن قيادة منظمة التحرير: «ما لكم وللعرب... فكل طرف منهم يعمل سرا لحسابه الخاص وبشكل منفرد، فلماذا لا تعقدون «مفاوضاتكم السرية» ايضا مع الاسرائيليين؟». فكانت محادثات اوسلو ثم الاتفاق عام 1993 بعد محادثات ثنائية سرية بين فلسطينيين واسرائيليين في العاصمة النرويجية ومن وراء ظهر الفريق الفلسطيني المفاوض في واشنطن آنذاك..

وظن كثيرون انذاك، ان الفلسطينيين، ورغم كل التنازلات المبدئية والسياسية التي تنطوي عليها اتفاقيات اوسلو وملاحقها، قد بدأوا فعلا رحلة الهبوط على ارضهم، بعد عقود من التشرد، بل بدأوا رحلة الاقلاع نحو دولتهم التي سميت تأدبا في اتفاق اوسلو «بالسلطة الفلسطينية».

وقد حددت اتفاقية اوسلو جداول زمنية، ووضعت ملاحق، بدا فيها ان الارض الفلسطينية المحتلة عام 1967 (بعد ان جرى التنازل عن باقي ارض فلسطين) ستكون خالية من الاحتلال خلال سنوات لا يزيد عددها عن اصابع اليد الواحدة، فاذا بالفلسطينيين يكتشفون ان كل بند من بنود هذا الاتفاق يحتاج الى محادثات خاصة (كما قال آنذاك الرئيس الراحل حافظ الاسد)، بل ليكتشفوا ان ما يسمى بمفاوضات الحل النهائي ليست الا محاولة لاستدراج تنازلات فلسطينية نهائية عن القدس ومسجدها الاقصى ومقدساتها، وعن حق العودة للاجئين، فكانت الانتفاضة التاريخية للرئيس الراحل ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية عام 2000 «ووقفته» الشهيرة امام «رئيس الولايات المتحدة الامريكية بيل كلينتون»، ليأتي الرد الفوري عليها من خلال قيام شارون بتدنيس المسجد الاقصى (وبحماية من حكومة منافسه ايهود باراك) فجاءت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الاقصى) في 2000/9/28 حيث تزاوج الحجر بالرصاص، والتظاهرات الشعبية بالعمليات الاستشهادية، وتحول ابو عمار من مفاوض حائز على جائزة «نوبل للسلام» الى رئيس محاصر في «المقاطعة» في رام الله لا يجرؤ زملاؤه من الملوك والرؤساء حتى على الاتصال الهاتفي به.. وبدأ الحصار على ابي عمار، كما هو اليوم على حكومة فلسطين، مزدوجا، حصار اسرائيلي ـ امريكي من جهة، وحصار رسمي عربي لم يشفع لديه عند اصحابه كل ما ابداه ابو عمار من مرونة كبيرة، كانت تثير اعتراض حتى اقرب اصدقائه والمدافعين عنه.

ومع ذلك استمرت الانتفاضة، ومعها المقاومة، ضد الاحتلال، واستمر الحصار والمقاطعة لابي عمار في «مقاطعة» رام الله، فقيل يومها لولي العهد السعودي آنذاك، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ان الحل بيدك، وما عليك الا ان تطلق مبادرة سلام عربية ترتكز على «انسحاب كامل مقابل تطبيع كامل». فكانت قمة بيروت في اذار (مارس) 2000 والتي اجمع المشاركون فيها على تأييد هذه المبادرة، بما في ذلك الوفد العراقي برئاسة نائب الرئيس انذاك، واحد ابرز الملاحقين اليوم من قوات الاحتلال بتهمة المقاومة، عزة ابراهيم الدوري.

ورغم اجواء التفاؤل والمصالحات التي رافقت قمة بيروت، فقد منعت حكومة تل ابيب الرئيس عرفات (رحمه الله) من الحضور اليها، ثم ردت على المبادرة العربية، فورا بعد اعلانها، بأن اجتاح الجيش الاسرائيلي مدن الضفة الغربية، ليقيم المجزرة تلو المجزرة من كنيسة المهد في بيت لحم الى مخيم جنين حيث رفضت حكومة تل ابيب السماح بدخول لجنة تحقيق دولية كان مجلس الأمن قد شكلها للتحقيق بمجزرة ذلك المخيم البطل.

بعد ذلك بقي ابو عمار محاصرا في مقره في رام الله، ما عدا جولة بسيطة في جنين، (كان ثمنها توقيع اتفاق مثير للجدل لفك حصار كنيسة المهد)، حتى وفاته «الغامضة» في خريف 2004، وبقيت الضغوط مستمرة عليه (بما فيها ما يشبه انتفاضة اجهزة امنية في غزة ضده وعشية وفاته)، من أجل اعادة «هيكلة» السلطة الفلسطينية واستحداث منصب رئيس الوزراء، الذي تسلمه، فيما بعد، ابو مازن (محمود عباس) باعتباره شخصية معتدلة، وكانت «الخطبة الشهيرة» لابي مازن في اجتماع العقبة الرباعي في حزيران (يونيو) 2004 الذي ضمه الى الرئيس الامريكي بوش، والعاهل الاردني عبد الله، وشارون، لتمثل ذروة ما يمكن ان يقدمه الفلسطينيون وكانت «الهدنة المعروفة» التي سرعان ما خرقتها حكومة شارون لتضع ابا مازن وحكومته في الزاوية.

واكتشف رئيس وزراء فلسطين آنذاك ان المطلوب منه ليس الاعتراف بالكيان الصهيوني فحسب، بل الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني بذريعة مكافحة «المتشددين» الفلسطينيين باسم «مكافحة الارهاب».. فيما المتشددون الصهاينة، وبينهم ارهابيون موصوفون، يتناوبون على حكم «اسرائيل» الواحد تلو الآخر من نتنياهو الى باراك الى شارون.. فإيهود اولمرت.. حتى لا ننسى شامير وبيغن وبن غوريون.

رد ابو مازن على التعنت الاسرائيلي بالاستقالة من رئاسة الحكومة ليعود رئيسا منتخبا للسلطة بعد وفاة ابي عمار، واشرف على انتخابات ديمقراطية نزيهة جاءت بأكثرية واضحة من حركة حماس.. فاذا بأشد «دعاة» الديمقراطية والمتحمسين لها في الغرب يرفضون الخيار الديمقراطي لشعب فلسطين، ويمتنعون عن الاعتراف بان نجاح «حماس» هو في جزء منه نتيجة اليأس الفلسطيني مما يسمى «بعملية السلام» المتعثرة منذ سنوات، وبدلا من الضغط على تل ابيب لتتراجع، اشتد الضغط والحصار، دوليا فعربيا ففلسطينيا على حكومة السيد اسماعيل هنية لافشالها سياسيا واقتصاديا ولاسقاطها عقائديا ومبدئيا اذا رضخت للشروط المفروضة عليها.

واذا كان الموقف الدولي من حكومة حماس مفهوما بسبب الدعم الغربي غير المحدود «للدولة العبرية»، واذا كان الموقف الرسمي العربي معروفا بسبب اذعانه الدائم للاملاءات الامريكية، فما هو غير مفهوم هو موقف قوى فلسطينية، مرت هي نفسها بهذه التجربة المرة، من حكومة فلسطينية منتخبة.

وبغض النظر عن اخطاء وانفعالات وقع بها بعض قياديي حماس، فمن الواضح ان استهداف الحكومة الفلسطينية اليوم هو لاستدراجها الى الطريق ذاتها التي جرى فيها استدراج منظمة التحرير نفسها، قبل اتفاق اوسلو واثناءه وبعده، الى فخ الاعتراف بالكيان الصهيوني (وهي الورقة الاقوى بيد الفلسطينيين) ومن ثم ادارة الظهر الكامل لها، وشن حروب عليها وعلى الشعب الفلسطيني.

فهل نتعلم من دروسنا، ام نتجاهل ونقفز ونكرر اخطاءنا والخطايا؟ وبهذا المعنى فالرئاسة الفلسطينية، وعلى رأسها احد مؤسسي اعرق حركات التحرر الوطني في العالم المعاصر، مدعوة اليوم ليس الى الضغط على حماس للرضوخ للاملاءات الامريكية (باسم مراعاة المجتمع الدولي)، بل للضغط عليها لكي تتشدد في مواجهة هذه الاملاءات، فتتكامل المرونة السياسية للرئاسة وحركة فتح مع التشدد المبدئي للحكومة وحركة حماس..

حينها فقد يمكن ان نرى في آخر النفق نوراً.. وهو نور لا يكون مضيئا بالفعل الا اذا استمد نوره من نار المقاومة المشتعلة.

لقد آن الأوان لكي نتصرف جميعا، فلسطينيين وعربا، على ان تل ابيب بعد حرب لبنان في تموز (يوليو) 2006 هي غيرها قبل هذه الحرب التي هزمت فيها على يد المقاومة اللبنانية المجاهدة، وان واشنطن بعد حروبها على العراق وافغانستان هي غيرها قبل تلك الحروب التي تتراجع فيها قواتها يوميا، وبشكل متسارع، امام ضربات المجاهدين من ابناء الامة في البلدين.

فما النصر الا صبر ساعة.. فقليلا من الصبر ايها المستعجلون.

* كاتب من لبنان